

# تحرك عاجل

## الحكم بسجن ناشط بعد إعادته القسرية

في 4 جويلية/تموز، أكدت محكمة استئناف في الجزائر العاصمة الحكم بسجن الناشط الأمازيغي سليمان بوحفص لمدة ثلاثة أعوام وبأن يدفع غرامة مالية بقيمة 100,000 دينار جزائري (ما يعادل نحو 734 دولار أمريكي). وكان سليمان بوحفص قد مُنح وضع اللاجئ في تونس في 2020. ولكن ذلك لم يحميه من التعرض للاختطاف من منزله بتونس العاصمة وللمحاكمة بتهم الإرهاب على خلفية انتماءاته المفترضة لإحدى المنظمات التي تُناضل من أجل استقلال منطقة القبائل في سبتمبر/أيلول 2021، وللاحتجاز منذ ذلك الحين في سجن القليعة، الذي يقع على مقربة من الجزائر العاصمة. وليست التهم الموجهة إلى سليمان بوحفص زانفة فحسب، بل إن محاكمته بالكامل تُعتبر غير قانونية وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن ثم، يجب الإفراج عنه على الفور وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه.

**بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية الجزائرية

عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية،

الجزائر العاصمة 16000 الجزائر

فاكس: +213021691595

البريد الإلكتروني: [President@el-mouradia.dz](mailto:President@el-mouradia.dz)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

نبعث إليكم بهذه الرسالة لنعرب عن قلقنا الشديد بشأن الناشط سليمان بوحفص، الذي لا يزال مُحْتَجَرًا تعسفاً في سجن القليعة ومداناً بتهم زائفة عقب اختطافه في 2021.

ففي 4 جويلية/تموز، أكدت محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بسجن سليمان بوحفص لمدة ثلاثة أعوام ودفع غرامة مالية تبلغ 100,000 دينار جزائري (ما يعادل نحو 734 دولار أمريكي). وكان قاضي المحكمة الابتدائية قد بَرَأ سليمان بوحفص من تسع تهم، في 7 جوان/حزيران، ومن بينها "الانتماء إلى منظمة إرهابية" (المادة 87 مكرر 3) و"الإساءة إلى الرسول" (المادة 144 مكرر 2)، وحكم عليه بالسجن فقط بتهمة "المساس بسلامة وحدة الوطن" (المادة 79). وانعقدت هذه المحاكمة عقب التحقيق مع سليمان بوحفص، الذي بدأ في 1 سبتمبر/أيلول 2021، حينما مُثِّل أمام المحكمة الابتدائية في سيدي امحمد بالجزائر العاصمة، حيثما أمر قاضي تحقيق بحبسه على ذمة التحقيق على خلفية 10 تهم موجهة إليه بموجب قانون العقوبات الجزائري. وما كان ينبغي أبداً التحقيق مع سليمان بوحفص ولا محاكمته؛ إذ أنه مُنح وضع اللاجئ في تونس منذ 2020. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع على تونس التزام بحماية اللاجئين وضمان عدم إعادتهم قسراً إلى بلد يواجهون فيه للاضطهاد.

وقد تعرّض سليمان بوحفص للاختطاف وتُقل إلى الجزائر لمحاكمته بعد أن أرغمه رجال مجهولو الهوية على ركوب سيارة خارج منزله بتونس العاصمة في أوت/أب 2021. ولم يرد لأسرته أي أنباء منه لمدة أربعة أيام، إلى أن علموا بأنه يُحتَجَر في مركز شرطة في الجزائر العاصمة.

ويُحتَجَر سليمان بوحفص حالياً في سجن القليعة، على بُعد 400 كيلومتر من المكان الذي تعيش فيه أسرته. ولا يُسمح إلا بزيارة اثنين من أفراد أسرته في كل مرة ولمدة لا تتعدى الـ 15 دقيقة. وتستغرق رحلة فردي الأسرة إلى السجن ذهاباً وإياباً 10 ساعات ويضطران إلى استئجار سيارة وكذلك غرفة في فندق قريب من السجن كي يضمنوا الوصول إلى السجن في الموعد المحدد. فإذا تأخرا ولو قليلاً عن مواعدهما، يُمنعان من دخول السجن. وترى أسرة سليمان بوحفص أنه يواجه خطراً جسيماً بالتعرض لسوء المعاملة في السجون الجزائرية حيث سبق أن تعرض للمعاملة السيئة، وبتتابها القلق بشأن حالته الصحية؛ إذ أنه لا يتلقى العلاج الطبي الكافي لداء النقرس الذي يعاني منه.

نحثكم على الإفراج عن سليمان بوحفص على الفور وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه والسماح له بمغادرة الجزائر. وإلى حين تحقيق ذلك، يتعين على السلطات الجزائرية ضمان عدم تعرّضه لأي ضرب من ضروب المعاملة السيئة داخل السجن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

سليمان بوحفص، 56 عامًا، هو ناشط أمازيغي ومعتنق للمسيحية. في 2016، أمضى عامين في السجن بسبب منشورات له على فيسبوك، قامت إحدى المحاكم بإدانته بسببها بـ "الإساءة إلى الرسول" و"الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأي شعيرة من شعائر الإسلام". وفي 2018، لاذ بالفرار إلى تونس ومنحته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع اللاجئ في 2020. ومع ذلك، تعرّض للإخفاء في أوت/أب 2021، ليظهر مجددًا بعد أربعة أيام في مركز شرطة بالجزائر العاصمة. وفي سبتمبر/أيلول 2021، فتح قاضٍ تحقيقًا جنائيًا بحق سليمان على خلفية 10 تهمة، من بينها "الانتماء إلى منظمة إرهابية" و"المساس بسلامة وحدة الوطن"، وذلك بسبب صلاته المزعومة بالحركة من أجل تقرير المصير في منطقة القبائل (حركة الماك) وبسبب منشورات له على فيسبوك.

وفي 20 سبتمبر/أيلول 2021، طلبت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين لدى الأمم المتحدة من [الحكومتين التونسية والجزائرية توضيح الخطوات التي اتخذتها لنقل سليمان بوحفص من تونس إلى الجزائر](#)، وأي أسس قانونية استند إليها التحقيق الجنائي بحقه في الجزائر العاصمة.

وردت البعثة الدائمة للجزائر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف على خبراء الأمم المتحدة في رسالة من الجزائر في أكتوبر/تشرين الأول 2021، وزعمت أن سليمان بوحفص نشر رسائل على فيسبوك هاجم فيها الدولة الجزائرية ورموزها ومؤسساتها وأشاد فيها بحركة الماك، وهي منظمة صنفتها السلطات الجزائرية في 2021 على أنها إرهابية، وتواصل مع أعضاء فيها. إلا أن السلطات الجزائرية لم تُدل بأي معلومة علنًا حول كيفية دخول سليمان بوحفص إلى الجزائر ولا وقت أو ظروف دخوله. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُعتبر تونس مُلزّمة بحماية سليمان بوحفص من الاختطاف والإعادة

القسرية من الأراضي التونسية. وتُعد تونس مُلزَمة بمبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يمنع عمليات الإعادة القسرية أو الطرد أو التسليم، وذلك في حالة إعادة اللاجئين إلى بلدان قد يواجهون فيها تهديدات على حياتهم أو حريتهم أو طردهم أو تسليمهم إليها، وفي حالة إعادة أي شخص إلى بلدان قد يتعرّض فيها للتعذيب أو طرده أو تسليمه إليها.

ولا تُظهر الحملة القمعية التي تشنها السلطات الجزائرية ضد الأصوات الناقدة أي مؤشرات على الانحسار. فعلى مدى العامين الماضيين، تعرّض ما لا يقل عن 280 صحفياً ومُدوِّناً وناشطاً ومدافعاً عن حقوق الإنسان للمضايقات والسجن غير القانوني بتهم تتعلق بممارسة حقّهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

ومنذ أفريل/نيسان 2021، لجأت السلطات الجزائرية على نحو متزايد إلى استخدام تهمتين فضفاضتين للغاية وهما "الفعل الإرهابي" و"المؤامرة ضد الدولة" لمقاضاة مدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء من الحراك. وفي 18 ماي/أيار 2021، أعلن المجلس الأعلى للأمن، وهو هيئة استشارية مسؤولة عن تقديم المشورة لرئيس الجمهورية بشأن القضايا الأمنية، تصنيف حركة رشاد، وهي منظمة المعارضة السياسية، وحركة الماك، "كيانين إرهابيين". وفي جوان/حزيران 2021، أُجري تعديل على قانون العقوبات لتوسيع نطاق تعريف الإرهاب ليشمل "محاولة الوصول إلى السلطة أو تغيير نظام الحكم بوسائل غير دستورية". وفي 18 أوت/أب 2021، قرر المجلس الأعلى للأمن برئاسة الرئيس تبون، اعتقال جميع أعضاء الحركتين، اللتين تتهمهما السلطات بالتورط في حرائق منطقة القبائل التي أودت بحياة عشرات الأشخاص، حتى "الاستئصال الكلي" للحركتين.

**لغة المخاطبة المُفضَّلة:** اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية  
يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023**  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: سليمان بوحفص (صيغ المذكر)**